وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحـــــدة دعم تنفـــيذ الإصلاحـــات الاقتصـــادية
REFORM SECRETARIAT

الصندوق الائتماني متعدد المـانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND

تقرير قصصي

الحدود ليست عوائق، بل فرص: دروس من إصلاحات الجمارك الأردنية

كانت حركة البضائع عبر الحدود الأردنية تتطلّب في السابق إجراءات مطوّلة ومعاملات ورقية مرهقة. أمّا اليوم، فقد بدأ هذا المشهد يتلاشى تدريجيًا، ليحلّ مكانه نظام جمركي أكثر رشاقة وسرعة وذكاءً، يدفع الأردن بثبات نحو موقعه كمنصّة إقليمية للتجارة.

ويقود هذا التحول دائرة الجمارك الأردنية، الجهة التي تعيد ابتكار نفسها وتعيد تشكيل أسلوب عملها. فبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن، الذي تتشارك في رئاسته وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومجموعة البنك الدولي، يعمل الأردن على بناء نموذج جديد للحدود: حدود رقمية، قائمة على البيانات، ومصمّمة حول احتياجات المستخدم. إنها رحلة انتقال من الطوابير إلى الخدمات الرقمية، ومن التركيز على الرقابة إلى الشراكة، ومن المعاملات الورقية إلى الأداء والنتائج.

تلعب التجارة الدولية دورًا محوريًافي التنمية الاقتصادية، وهي الأردن على وجه الخصوص حيث تتجاوز مساهمتهافي الناتج المحلي الإجمالي 75%، فإن الأثر المضاعف لإصلاحات تيسير التجارة كبير وواضح على الأفراد والشركات وكفاءة العمل الحكومي. وتمثّل هذه الإصلاحات ركيزة أساسيةفي رؤية التحديث الاقتصادي، ولهذا تحرص وزارة التخطيط والتعاون الدولي على توفير الدعم اللازم لتنفيذ الإصلاحات المرتبطة بالتجارة. وبصفتنا الرئيس المشارك للصندوق الائتماني متعدد المانحين، نواصل العمل مع دائرة الجمارك والجهات الرقابية على الحدود لتنفيذ إصلاحات هيكلية تستند إلى أفضل الممارسات الدولية"

- عمر الفانك، مدير وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

إن إصلاحات الجمارك في الأردن لا تقوم على الشعارات، بل على تغيير حقيقي في الطريقة التي تعمل بها التجارة. وكانت البداية مع النافذة الوطنية الواحدة، المنصّة الرقمية التي تمكّن التجّار وشركات الخدمات اللوجستية من تقديم جميع معاملاتهم إلكترونيًا من خلال بوابة موحّدة. وبذلك تلاشى العبء المرهق للتنقّل بين الجهات الحكومية. واليوم، بات التاجر يقدم مستنداته إلكترونيًا ويُنجز معاملاته من خلال إجراءات رقمية بسيطة وواضحة. والنتيجة؟ تسريع إجراءات التخليص، وتقليل الازدواجية، وزيادة الشفافية والقدرة على التنبّؤ، وخصوصًا عند المعابر الرئيسة، حيث انخفضت أوقات الانتظار إلى النصف.

وتواصل المنصّة، التي يتم تطويرها نحو "النافذة الوطنية الواحدة 2.0"، توسّعها لتشمل تسع جهات حدودية، كما تضم مركزًا موحدًا للترخيص يربط التصاريح والموافقات الصادرة عن مختلف المؤسسات الحكومية ضمن نظام واحد.

لقد دعم الصندوق الائتماني متعدد المانحين خلال السنوات الماضية عددًا من المشاريع والدراسات في دائرة الجمارك الأردنية، الأمر الذي أسهم في تطوير العمل والاقتراب من تحقيق الأهداف الوطنية، وهي مقدمتها تيسير التجارة وتشجيع الاستثمار، وتحديث نظام إدارة المخاطر ليخدم الجمارك والجهات الرقابية الأخرى. ويجسد ذلك مرحلة تحول مؤسسية وثقافية مهمة، تتبنى فيها حلولًا رقمية وتقنيات متقدمة لبناء بيئة جمركية أكثر كفاءة وشفافية قائمة على الشراكة."

- لواء جمارك احمد العكاليك، مدير عام الجمارك الأردنية

ولم تقتصر جهود دائرة الجمارك الأردنية على التحول الرقمي فحسب، بل أعادت التفكير أيضًا في آليات التفتيش. فمن خلال برنامج التدقيق اللاحق بات بإمكان موظفي الجمارك التحقق من البيانات والمعاملات التجارية بعد الإفراج عن البضائع، مع التركيز على الشحنات عالية الخطورة بدلًا من تفتيش كل حاوية تعبر الحدود.

وقد تم تدريب أكثر من 60 موظفًا لإدارة عمليات التدقيق اللاحق، مدعومين بأدوات رقمية جديدة تعمل على تحليل الأنماط ورصد المخاطر المحتملة. وكان الأثر واضحًا: ارتفاع بنسبة 55% في الشحنات التي تمر عبر "المسار الأخضر"، وهو ما يعني تسريع إجراءات التخليص للشركات الملتزمة.

كما تم ترسيخ هذه الإصلاحات في القانون المعدل لقانون الجمارك لعام 2024، الذي أدخل إجراءات المعالجة المسبقة قبل وصول البضائع ووضع الأساس القانوني لإدارة موحدة للحدود.

وترتكز رحلة الإصلاح في الأردن على الثقة المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين. فعلى سبيل المثال، يقدّم برنامج المشغّل الاقتصادي المعتمد، المعروف محليًا باسم "القائمة الذهبية"، اعترافًا رسميًا بالشركات التي تلتزم باستمرار بمتطلبات الجمارك، مقابل منحها مزايا واضحة تشمل تسريع إجراءات التخليص، وتقليل عمليات التفتيش، ومنح الأولوية في معالجة معاملاتها. وبهذا تتكوّن منظومة تخليص قائمة على الثقة وتحقق منفعة متبادلة بين الجمارك والشركات.

ويعمل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد اليوم ضمن منصة الأسيكودا العالمية، ما يوفر بيئة رقمية مخصّصة للتجار الموثوقين. ويضم البرنامج حاليًا 134 شركة تشكل شبكة موثوقة تُسهِم في انتقال البضائع بسرعة أكبر مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة.

وقد غيّر هذا التحوّل، من التركيز على الإنفاذ والرقابة إلى تعزيز الشراكة، نظرة المستثمرين للجمارك. فبدلًا من أن اعتبارها نقطة اختناق، أصبحت جهة ميسّرة وداعمًا لتعزيز التنافسية ودفع النمو الاقتصادي في الأردن.

الإجراءات اليوم أوضح وأسرع، وتوفر علينا الوقت وكلف التخزين. والأهم من ذلك أن علاقتنا مع الجمارك أصبحت قائمة على الثقة والتعاون. نشعر بأنها شراكة حقيقية تعود بالنفع على الجميع، بما في ذلك المواطنين.

- محمود برقاوي، المدير المالي لمجموعة أبو الطويلة

شكلت دراسة زمن الإفراج، التي نُفّذت بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين، نقلة نوعية في منهجية الإصلاح المبني على الأدلة. فقد تتبّعت الدراسة الزمن الذي تستغرقه البضائع للمرور عبر الحدود الأردنية، محددةً نقاط الاختناق والحلول العملية لمعالجتها. وعندما كشفت النتائج عن تأخيرات في مركز حدود العمري، على سبيل المثال، لم تكتفِ الجمارك الأردنية بتوثيق المشكلة؛ بل سارعت إلى تنفيذ التوصيات بإعادة هيكلة العمليات، وتطوير البنية التحتية، وإعادة توزيع الكوادر، وتمديد ساعات العمل. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الدراسة مرجعًا وطنيًا لقياس التقدّم، كما تم اعتمادها كمؤشر أداء ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

ولم يكن الإصلاح محصورًا بالأنظمة فحسب، بل شمل أيضًا الأشخاص الذين يتعاملون معها. فعندما كشفت دراسة تيسير التجارة والمساواة بين الجنسين، المنفذة بدعم من الصندوق، أن النساء لا يشكلن سوى 5% من العاملين في منظومة الخدمات اللوجستية والجمارك، بدأت دائرة الجمارك بدمج بُعد المساواة بين الجنسين في برامج التدريب وخطط البحث، لضمان ألا يترك التحديث الرقمي أحدًا خلف الركب. وأصبح هذا البعد ضمن أولويات أجندة مديرية الدراسات الاستراتيجية لعام 2026.

وبيّنت الدراسة أن العوائق أمام مشاركة النساء ليست قانونية، بل معلوماتية، حيث تفتقر العديد من الشركات المملوكة للنساء إلى المعرفة والشبكات اللازمة للانخراط في التجارة. ويحمل تحديد ومعالجة هذه الفجوات المعرفية والشبكية تحمل رسالة مهمة لجميع مبادرات الإصلاح: فالكفاءة لا تكتمل ما لم تكن شاملة للجميع.

وتتمثل الخطوة المقبلة لدائرة الجمارك الأردنية في تطوير وإطلاق نظام إدارة المخاطر المتكامل، وهو نظام ذكي للتقييم والتحليل الرقمي والأتمتة، مصمّم لتعزيز تحليل البيانات، وأتمتة عمليات الاستهداف، ومنع تسرب الإيرادات. وبمجرد تشغيله، سيزوّد موظفي الجمارك بمعلومات آنية حول الشحنات التي تستدعي التفتيش، محوّلًا المراقبة الحدودية إلى عملية قائمة على التحليل العلمي والذكاء الرقمي.

> *بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل في الأردن وشركائنا، نعيد اليوم تعريف آليات عمل الجمارك، منتقلين من الرقابة الروتينية إلى التيسير الاستراتيجي. نحن نشهد تحولًا حقيقيًا في الثقافة الجمركية، حيث تقود الشراكة والثقة والابتكار مسار عملنا. ومن خلال تشريعات واضحة، وممارسات شفافة، وتعاون بنّاء مع القطاع الخاص، نرسّخ الأساس لهذا التحول، بما يضمن تسريع التخليص، وتعزيز مستويات الالتزام، ورفع ثقة المستثمرين. ونطمح أن تكون الجمارك الأردنية بيئة داعمة وجاذبة للاستثمار، تعكس إمكانات الأردن كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية."*
>
> - لواء جمارك احمد العكاليك، مدير عام الجمارك الأردنية

ويعكس هذا النظام مفهومًا أوسع في إدارة الجمارك، إذ إن التجارة الذكية ليست مجرد نقل بضائع، بل نقل معلومات أسرع من الشحنات نفسها. وتشكل إصلاحات الجمارك في الأردن منظومة متكاملة من الأنظمة الرقمية، والإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وبناء القدرات، وبرامج التدريب، والتحول المؤسسي، وجميعها مرتبطة برؤية واحدة: حدود تعمل لخدمة الناس. فالحدود الأكثر كفاءة ليست تلك التي تفرض أشد القيود، بل تلك التي تقوم على أعلى درجات الثقة.

وتندرج التحسينات التي تشهدها دائرة الجمارك الأردنية جزءًا من رؤية أوسع لتحقيق النمو الشامل والفرص الاقتصادية للجميع، بما ينسجم مع محركات النمو وجودة الحياة والاستدامة الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي. وتَحظى هذه الرؤية بدعم مجموعة من الإصلاحات المُدرجة ضمن مصفوفة الإصلاحات والمُنسّقة من قبل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

> *ومع انتقالنا إلى مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية 2.0، يظل التركيز منصبًّا على تعميق التكامل الرقمي، وتعزيز أنظمة تجارة خضراء وقادرة على الصمود، وتوسيع الفرص أمام الشباب والنساء. وما نشهده اليوم في دائرة الجمارك الأردنية دليلٌ على أن الإصلاح، عندما تقوده مؤسسات وطنية ويستند إلى شراكات قوية، يحقق أثرًا حقيقيًا ومستدامًا.*
>
> - محمد عبد القادر، مدير برنامج الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنموفي الأردن، أخصائي أول في القطاع الخاص، البنك الدولي

Norway
Kingdom of the Netherlands
In partnership with Canada
التعاون الألماني DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Embassy of Switzerland in Jordan